

بيان دولة قطر
الدورة 158 للمجلس التنفيذي 7-2 فبراير 2026، جنيف
بند جدول الأعمال: 7 الوثيقة: EB158/7
العنوان: الصحة النفسية – تنفيذ القرارات والمقررات الإجرائية ذات الصلة

بداية، تثنى دولة قطر تقرير للمدير العام حول التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل للصحة النفسية.

في هذا المجال، وضعت دولة قطر الصحة النفسية كأولوية في استراتيجيتها الوطنية، حيث تم دمج خدمات الصحة النفسية بالكامل ضمن مراكز الرعاية الصحية الأولية بنجاح، مما يسهل الوصول إليها ويقلل من "الوصمة" المرتبطة بها، وتم تطوير خط المساعدة الوطني للصحة النفسية والذي يتماشى مع التوجه لتقدم خدمات تركز على الناس وتدعم التعافي.

كما استضافت دولة قطر كذلك النسخة السادسة من القمة الوزارية للصحة النفسية خلال الفترة 30 سبتمبر- 1 أكتوبر 2025، بدعم فني من منظمة الصحة العالمية والدول المستضيفة للنسخ السابقة، تحت شعار تحويل الصحة النفسية من خلال الاستثمار والابتكار والحلول الرقمية"، وركزت على الارتقاء بخدمات الصحة النفسية، ومعالجة التحديات والفرص المتنامية في مجال رعاية الصحة النفسية إقليمياً ودولياً.

إن تسخير هذه الأدوات لخدمة الصحة النفسية يمكن أن يحسن بشكل كبير من إمكانية الحصول على الخدمات، ويعزز جودة الرعاية، ويقلل من الوصمة الاجتماعية المرتبطة بها، ويعد الابتكار في تقديم الخدمات والتمويل أمراً أساسياً لتلبية الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة للفئات السكانية الأكثر حاجة، وضماناً لتوسع واستدامة وشمولية رعاية الصحة النفسية، لا سيما في إقليم شرق المتوسط، الذي يواجه العديد من التحديات المتداخلة المتعلقة بالصحة النفسية العامة، خصوصاً في سياق حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية.

وفيما يتعلق باستفسارات الأمانة حول دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى توجيه استجابة متكاملة لمعالجة المحددات المشتركة والتحديات التي تواجهها النظم فيما يتعلق بالصحة النفسية وصحة الدماغ وتعاطي مواد الإدمان: ترى دولة قطر أن الأمانة يمكنها دعم الدول الأعضاء على نحو أكثر فاعلية من خلال تعزيز نهج متكامل، قائم على حقوق الإنسان ومتمحور حول الإنسان، وذلك عبر ما يلي:

1. توفير إطار عملي موحد يربط بين الصحة النفسية وصحة الدماغ واضطرابات تعاطي المواد ضمن خدمات الرعاية الصحية الأولية والخدمات المجتمعية والاستعداد للطوارئ، مع إتاحة مسارات تطبيق واضحة وحزم خدمات قابلة للتكييف حسب السياقات الوطنية المختلفة.

2. تعزيز العمل متعدد القطاعات من خلال دعم الدول الأعضاء في إرساء آليات مؤسسية لنهج الصحة في جميع السياسات، بما يشمل التعاون مع قطاعات التعليم والحماية الاجتماعية والعدالة والعمل والإسكان والرقمنة، لمعالجة المحددات المشتركة مثل الضغوط النفسية والعنف والوصم الاجتماعي والمحددات التجارية الضارة والعوامل البيئية والمهنية.

3. توسيع قدرات القوى العاملة ونماذج تقديم الخدمات عبر إرشادات محدثة حول تقاسم المهام والتدريب القائم على الكفاءات والتخطيط المستدام للموارد البشرية، مع التركيز على النماذج المجتمعية ومسارات الإحالة واستمرارية الرعاية عبر مراحل الحياة المختلفة.

4. دعم إصلاحات الحقوق وجودة الرعاية من خلال توسيع نطاق المساعدة التقنية لمبادرة حقوق الجودة التابعة للمنظمة وتعزيز الضمانات ضد الإكراه والتمييز والتشجيع على نماذج رعاية تعزز الكرامة والمشاركة والتعافي.

5. تسريع دعم التنفيذ على المستوى القطري عبر الدعم التقني ومنصات التعلم بين الأقران وأدوات التنفيذ العملية بما في ذلك التوجيه المتعلق بالتمويل وإعداد دراسات استثمارية تربط الصحة النفسية وصحة الدماغ واضطرابات تعاطي المواد بأجندات التغطية الصحية الشاملة والأمراض غير الانتقالية والأمن الصحي.

أما فيما يتعلق بكيفية تقديم الأمانة الدعم للدول الأعضاء على أفضل وجه في جهودها الرامية إلى تعزيز قياس التقدم المحرز صوب بلوغ الغايات المحددة في خطط عمل المنظمة بشأن الصحة النفسية والحالات المرضية ذات الصلة، وفي الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرابع رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة النفسية: ترى دولة قطر أن تعزيز القياس والمساءلة يتطلب من الأمانة دعماً عملياً ومنسقاً وممكناً على المستوى الوطني، وذلك من خلال ما يلي:

1. مواءمة المؤشرات وأطر الإبلاغ عبر توفير إطار رصد موحد ينسجم مع خطط عمل المنظمة وأطر رصد الأمراض غير الانتقالية والتزامات الإعلان السياسي، مع تحديد مجموعة أساسية من المؤشرات وبيانات تعريفية واضحة وإرشادات للتصنيف التفصيلي ودورية الإبلاغ.

2. تعزيز نظم المعلومات الصحية الوطنية من خلال دعم إدماج مؤشرات الصحة النفسية وصحة الدماغ واضطرابات تعاطي المواد ضمن نظم المعلومات الصحية وتقارير الرعاية الأولية ومنصات الترصد بما يشمل مجموعات بيانات رقمية أساسية ومعايير للتشغيل البيئي.

3. تعزيز قياس التغطية وجودة الخدمات عبر تطوير أدوات ترصد الوصول إلى الخدمات واستمرارية الرعاية وفجوات العلاج وسلامة المرضى وتجربة المستفيدين من الخدمات بما في ذلك المؤشرات المرتبطة بحقوق الإنسان والوصم الاجتماعي.

4. تمكين التقييم الموجه للتنفيذ من خلال دعم المراجعات الوطنية الدورية للتقدم ونماذج النضج المؤسسي والتقييمات التعليمية التي تربط مخرجات البرامج بالنتائج إلى جانب نشر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بين الأقاليم.

5. تقديم دعم تقني لاستخدام البيانات والمساءلة عبر بناء القدرات في التحليل وتحسين جودة البيانات الروتينية وترجمة الأدلة إلى سياسات ودعم الدول الأعضاء في تطوير بطاقات أداء وطنية وآليات إبلاغ شفافة تعزز اتخاذ القرار القائم على الأدلة.